

مقترح ديوان الخدمة المدنية بالمكافآت المخصصة للمتفرغين



ابرز التجاوزات المثارة في ملف القياديين

عدم أخذ المعايير المهنية والعلمية في الاعتبار

تضخم المكافآت بالاشتراك في أكثر من لجنة

بعضهم يعملون دون سند قانوني ولا إداري

بعضهم يعملون دون سند قانوني ولا إداري

في تقرير رصد فيه ملف كبار العاملين في الدولة

«اتجاهات»: جابر المبارك طالب وزراءه موافاته بمكافآت القياديين منعاً لاستنزاف المال العام

ديوان الخدمة المدنية وضع ضوابط لمكافآت المتفرغين وغير المتفرغين

مجلس الوزراء رقم (303/89) الذي ينص على عرض حالات التجديد، وعدم التجديد مع توصيات مجلس الخدمة المدنية على مجلس الوزراء قبل ستة شهور من انتهاء مدة التعيين. ويذكر أن مجلس الوزراء وضع لأكثر من مرة ضوابط تعيين القيادات في الجهات الحكومية، منها منع الوساطة التي قد يستغلها البعض حالياً لشغل مناصب وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين، وحصوله على شهادة جامعية، كما اشترط أن يتنافس على المنصب 3 مرشحين، مع حسن السير والسلوك، وأكد «اتجاهات» أن تجديد مطالبة مجلس الوزراء في 30 يوليو للناصري، الوزراء بموافاته بمكافآت أعضاء مجالس الإدارات واللجان العليا في الجهات الحكومية، وفتح هذا الملف، جاء بتعليمات من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، حيث أكد في مستهل جلسة مجلس الأمة التي خصصت لرد الوزراء على ملاحظات ديوان الخدمة المدنية في 12 مارس الماضي، أن الكويت تمر بمرحلة تاريخية مليئة بالتحديات وتحمل ترف النهاون والتسويق، وتحتاج اتخاذ إجراءات جادة وعاجلة لبناء كويت المستقبل، والعدالة والمساواة وتحقيق الرفاه والرخاء.



التعيين والتجديد والمكافآت.. ثلاث اشكاليات مرتبطة بملف القياديين

اصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريراً حول ملف القياديين في الدولة، تزامناً مع تجديد مجلس الوزراء في 30 يوليو الماضي مطالبته الأعضاء الحكومة من الوزراء بموافاته بمكافآت أعضاء مجالس الإدارات واللجان العليا في الجهات الحكومية، حيث جاء هذا التوجه الحكومي كخطوة استباقية لمطالب نواب بتقليص المزايا المالية التي يحصل عليها القياديون وتستنزف المال العام.

وفيما أوضح «اتجاهات» أن فتح ملف مكافآت ومزايا القياديين جاء بتعليمات من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي وجه الوزراء في أكثر من اجتماع للحكومة بترشيده الإنفاق، أكد أن تنفيذ التوجه الحكومي يوفر عشرات الملايين من الدنانير ويصب في سياق خطة الحكومة لترشيد الإنفاق والحد من العجز المحتل في اللياقة الذي قدر بأكثر من 8 مليارات دينار في ميزانية 2016 - 2017 ويتجاوز 2.7 دينار كعجز مؤكد.

واقع المشكلة وذكر «اتجاهات» في تقريره أن ملف القياديين يعجز بالمشكلات والملفات المتخمة على مدار سنوات سابقة، من بينها عدم أخذ المعايير المهنية والعلمية في الاعتبار، وهو ما يسهم في تفاقم مشكلات أخرى إدارية، فهناك قياديين تم تعيينهم دون توفر المؤهلات

- عشرات الملايين تهدر في مكافآت لعضوية مجالس الإدارات
- 9 آلاف دينار الحد الأقصى لمكافأة رئيس مجلس الإدارة و8 لنائبه و7 للعضو
- المكافأة السنوية لا تتجاوز ثلاثة أضعاف المكافأة الشهرية
- 550 ديناراً الحد الأقصى للجلسة الواحدة لغير المتفرغين و250 كحد أدنى

وحسب «اتجاهات» فهي ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها ديوان الخدمة المدنية عن التجاوزات المالية، والإدارية للقياديين في بعض المؤسسات الحكومية، لذلك ناشدت عدة مصادر رقابية الحكومة بأن تكلف من مجهوداتها لحل هذا الملف، خاصة أنه لا يمكن الحديث عن ترشيده الإنفاق، أو الرضا المالية للقياديين.

وأكد «اتجاهات» أن ديوان الخدمة المدنية سجل في العديد من تقاريره ملاحظات ومخالفات جسيمة تتعلق بالمكافآت المالية المرصودة لبعض القياديين في الدولة، وانتهى إلى أنها أموال تصرف بشكل مبالغ فيه، بالإضافة إلى أن بعض القياديين في الجهات الحكومية لا يلتزمون بالقرارات التنفيذية الصادرة من ديوان الخدمة المدنية، بشأن مكافآت القياديين سواء في المشاركة في اللجان أو الاجتماعات أو فرق العمل، كما أنهم لا يلتزمون بحضور الجلسات، ومن ثم يطالبون بمكافآت.

المشاركين في اللجان المثبطة عنها في ضوء عدد الجلسات الصحيحة التي يحضرها كل منهم ولا تفتح مكافأة الجلسة لأي منهم عن الجلسة غير الصحيحة أو الجلسة التي لا يحضرها

بحيث يبلغ الحد الأقصى للرئيس 9000، والأدنى 6000، 8000 حد أقصى لنائبه و5000 كحد أدنى، أما الأعضاء فيمثل الحد الأقصى 7000، والأدنى 4000، مكافآت شهرية، على النحو التالي: أما فيما يتعلق بمعايير وقواعد تحديد مكافآت غير المتفرغين التي عرضت على مجلس الوزراء فقد اشتملت الضوابط التالية:

تصرف المكافآت في نهاية السنة المالية يتم احتساب فئات المكافآت السنوية للرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات وكذلك

إلى جانب تضخم المكافآت عن عضويته في لجان عدة. جهود الديوان وإفاد التقرير أن ديوان الخدمة المدنية يقع على عاتقه متابعة ملف القياديين، بناء على تكليف رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، لذا قدم مقترحاً بشأن ضوابط المزايا المالية والمكافآت المقررة لرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمشاركين في اللجان العليا بالجهات الحكومية المتفرغين وغير المتفرغين. ووضع ديوان الخدمة المدنية جدولاً بالمكافآت المخصصة للمتفرغين،

الدبوس: لحمايتهم من الحيوانات المفترسة

«النجاة الخيرية» تشيد سوراً لحماية النازحين اليمنيين بجيبوتي



السور بعد الانتهاء منه

جعل الحصول على رشقة ماء باردة حلماً يراود النازحين في أهل الكويت وتبرعوا لإنشاء هذه البيرات التي ساهمت وبشكل رئيسي في توفير المياه الباردة. وتابع الدبوس: حرصنا أن نقدم للنازحين شهادة عملية على أرض الواقع فقمنا منذ بداية الأزمة بالتواجد بقوة على الأرض فأقمنا لهم مشروع ولانم إطار الصائم عبر مطبخ أقيم بالمخيم علاوة على توزيع المواد الغذائية الضرورية وتوزيع العييدة وكذلك الهدايا للأطفال الصغار للتواصل 90028343. واختتم الدبوس تصريحه بشكر المحسنين والخيرين وكل من ساهم في إغاثة أهل اليمن ودعمهم مؤكداً استمرار حملة هم أهلكا لإغاثة أهل اليمن، فلا شك أن هذا الموقف الإنساني يضاف لرصيد أهل الكويت الخيري وسيدرك التاريخ في صفحات من نور جهود أهل الكويت ودورهم المحوري في إغاثة الملهوفين.

اعلن مدير لجنة زكاة الفحيحيل التابعة لجمعية النجاة الخيرية / إيهاب الدبوس عن تشييد سور كبير لحماية النازحين اليمنيين بجيبوتي، مبيناً أنه أثناء زيارته الميدانية للمخيم طلب منه النازحون المساعدة في بناء السور وجعله أبرز الأولويات كونهم يتعرضون لمخاطر الحيوانات الضالة، والتي قضت مضاجعهم ليلاً، مضيفاً بأن اليمنيين يعيشون بين مطرقة الغربة وهجر الأوطان وسندان الفقر ونقص الحاجة. وبين الدبوس أنه الجمعية قامت على الفور بالبدء في تشييد السور وتم الانتهاء منه في فترة زمنية وجيزة، كما قامت الجمعية بتوفير مشروع البيراة العملاقة والتي تعمل على توفير المياه الباردة للنازحين حيث تعد المصدر الوحيد للمياه الباردة في ظل درجات حرارة تخطت 55 درجة مئوية وبوسط أشعة الشمس الحارقة مما



إيهاب الدبوس